



مجلس المنافسة ومنع الإحتكار  
Council Of Competition And Antitrust

## إخطار رقم (2) لسنة 2024 بشأن الغش التجاري في تزويد الوقود المغشوش

إلى المعنيين والمستهلكين الكرام،

بناء على شكوى مقدمة إلى إدارة حماية المستهلك من أحد المواطنين المستهلكين للوقود عن طريق مركبته الآلية (سيارة)، نود أن نلفت انتباهكم إلى قضية خطيرة تتعلق بالغش التجاري في تزويد الوقود المغشوش، والذي بدأ ينتشر بشكل متزايد في الأسواق.

هذا الأمر لا يؤثر فقط على الاقتصاد المحلي، بل يتسبب أيضًا في أضرار جسيمة للمستهلكين ومركباتهم.

### • أضرار الوقود المغشوش على المركبات:

- **تآكل المحركات:** الوقود المغشوش يحتوي غالبًا على مكونات غير متوافقة مع مواصفات الوقود القياسية، مما يؤدي إلى تآكل الأجزاء الداخلية للمحرك، مثل الأسطوانات ومضخات الوقود.
- **انخفاض الأداء:** يؤثر الوقود غير النقي على كفاءة احتراق الوقود، مما ينتج عنه ضعف في أداء المحرك، وزيادة في انبعاثات العادم.
- **زيادة تكاليف الصيانة:** المركبات التي تعمل بالوقود المغشوش تحتاج إلى صيانة أكثر تكرارًا، مما يؤدي إلى تكبد المستهلكين تكاليف إضافية.
- **زيادة استهلاك الوقود:** الوقود المغشوش يمكن أن يؤدي إلى زيادة استهلاك الوقود، مما يضر بمستوى كفاءة استهلاك المركبات ويؤدي إلى زيادة النفقات.

– **عطل المفاجئ:** يمكن أن يؤدي استخدام الوقود المغشوش إلى أعطال مفاجئة قد تتسبب في حوادث أو مشكلات كبيرة على الطريق، مما يعرض السائقين والركاب للخطر.

### • الأضرار الاقتصادية والاجتماعية:

- **أعباء مالية على المستهلكين:** يتحمل المستهلكون تكاليف إضافية نتيجة لزيادة أعطال المركبات، مما يؤدي إلى ضغط اقتصادي إضافي على الأسر.
- **التأثير على البيئة:** الوقود المغشوش يساهم في زيادة الانبعاثات الضارة، مما يؤدي إلى تدهور جودة الهواء وزيادة التلوث.
- **تأثير على السوق المحلية:** انتشار الوقود المغشوش يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في محطات الوقود والموردين، مما يؤثر سلبًا على الأعمال التجارية الشرعية.

### • العقوبات القانونية المفروضة:

في إطار تعزيز السلامة الاقتصادية وحماية المستهلك، تتبنى السلطات المحلية نهجًا صارمًا تجاه ظاهرة الغش التجاري، وخاصة في مجال بيع الوقود.

إذ تُشير المادة 1326 – عقوبات من قانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، إلى أن المتورطين في هذه المخالفات سيواجهون عقوبات قاسية تهدف إلى ردع المخالفين وضمان حقوق المواطنين.

تبدأ العقوبات المفروضة على محطات الوقود التي تُثبت تزويدها بالوقود المغشوش، من غرامات مالية كبيرة تتراوح بين 500 دينار و10,000 دينار، حيث يتم تحديد قيمة الغرامة بناءً على درجة خطورة المخالفة.

هذا الأمر يبعث برسالة واضحة بأن التهاون في جودة المنتجات ليس مقبولاً.

وفي حال ثبوت تورط محطة الوقود في تقديم وقود مغشوش، فإن العقوبات قد تصل إلى إغلاق المحطة بشكل مؤقت أو نهائي، مما يحمي المستهلكين من المخاطر المحتملة ويعزز من سلامة السوق.

كما تشمل العقوبات السجن لفترات لا تقل عن سنة للأفراد المسؤولين عن إدارة المحطة، مما يعكس جدية السلطات في مواجهة هذه المخالفات.

ويترافق ذلك مع إمكانية سحب الترخيص التجاري للمحطة، ما يمنعها من ممارسة أنشطتها المستقبلية ويؤثر سلبًا على سمعة جميع العاملين بها.

## ✓ نداء للمستهلكين:

نحث جميع المستهلكين على توخي الحذر واليقظة عند شراء الوقود.  
يرجى الإبلاغ عن أي ممارسات مشبوهة أو محطات تزويد للوقود يساوركم الشك  
في جودة منتجاتها.  
معاً، يمكننا حماية صحتنا وسلامتنا وضمان بيئة تجارية عادلة ونظيفة للجميع.

شكرًا لتعاونكم....

[إدارة حماية المستهلك – مجلس المنافسة ومنع الاحتكار]

✓ إعداد:

أ. صلاح مفتاح نصر.

✓ إشراف:

د. وفاء تنتوش

صدر بظرابلس – 2024/9/23